تحرر الدولة فى تونس الحديثة من الإكراه السياسى للقبيلة

مبروك الباهى[1]

«وانبسطت أيدى العرب على الضاحية وأقطعتهم الدولة حتى الأمصار وألقاب الجباية ومختص الملك وانتقصت الأرض أطرافها ووسطها الدولة حتى غلبوا على الضاحية وقاسموهم فى جبايات الأمصار بالإقطاع ريفا وصحراء وجريدا وملك وطنهم (أولاد صولة) وغيره من الرعية وكذلك أولاد عمهم أولاد بالليل وأولاد نصر وأولاد حسن يقال لهم أولاد مولاهم فالمغرم للترك أحد.. أما أولاد حمزة منهم ومازالوا يغالبون لم يقو منهم ولا بقى للعرب فى ضواحى مملكة تونس ملك بل صاروا فى دولة الترك رعية... ولا بقى منهم إلا قليل القليل يؤدون المغرم الكثير»..

ابن خلدون (عبد ٤١٠١٠الرحمن)، كتاب العبر ابن يوسف (الصغير)، التكميل المشفى للغليل لكتاب جـ ٦، ص ١٥٦ و١٢٧.

ابن خلدون، مخطوط الوطنية، تونس، عدد ٥٢٦٤.

مقدمة:

شغل البحث حول القبيلة وأدوارها السياسية والاجتماعية والثقافية فى العالم العربى مختلف المختصين فى العلوم الإنسانية والاجتماعية وظلت هذه المؤسسة العتيدة، برغم اندحارها المشهدى فى الزمن الراهن، موضوع تداول لا يخلو من اتهام فى إعاقة سياسات التنمية وتعطيل تشكل أجهزة السلطات المركزية فى الأقطار العربية، بل ذهب البعض إلى أن إنتاج باراديقمات القبيلة استمر متواصلا كناية عن تأثيرها المابعدى فى عصر اختفت فيه القبيلة ككيان اجتماعى بما يحيل على أنها تركيبة غادرت المسرح الاجتماعى فى بعض الأقطار كتونس مثلا، غير أنها لم تخل بعد مواقعها فى الذاكرة الجماعية والثقافة المشتركة وبعض السلوكيات العامة.

لا شك أن مسار إخضاع التركيبات القبلية احتاج جهدا سياسيا ذى بال وصرف فيه وقت غير هين؛ ففى المثال التونسى تعود جذور هذه الظاهرة إلى القرن ١٧ على إثر تحول

(١) أستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية – صفاقس تونس.

البلاد (إفريقية الحفصية) إلى إيالة عثمانية واستقرار الآلة السياسية الجديدة بها. لقد كان لذلك التوطن القبلى تاريخ ممتد فى الزمن الطويل، وقد لم ذلك المسار سياقات تاريخية متنوعة تتجاوز تماما – دون أن تقفز عليها – المقاربة الخلدونية حول دور العصبية فى التاريخ السياسى للدولة فى المغرب العربى عموما.

وإذا كان البحث التاريخى قد درج فى تونس وفى المغرب عموما على اعتماد تحقيب «مستورد» ظنّ البعض أنه معزول الفترات (الفترة القديمة – الوسيطة – الحديثة – المعاصرة)، ومن ثم كان افتراض القطائع التاريخية بين تلك العهود بما فى ذلك تلك التى تتعلّق بعالم القبائل، فإن موجة البحوث الأخيرة مالت إلى تعديل هذه التصورات إذ بينت حلقات التواصل لاسيما فى مستوى مؤسسات الرقابة والإدارة والمرجعيات القضائية والتعليمية وتحولات التاريخ القبلى المترابطة. كما أفضى تسليط الأضواء على الخصوصيات الإقليمية والقطرية إلى انكشاف أهمية المستجدات السياسية وكثافة روابطها بالبحر المتوسط وعناصر تأثيره المتجددة. لقد تأكد التفاعل المتواصل بين السياقات المحلية وظروف المحيط الخارجى على امتداد العهد الحديث وفى ظل ذلك تهيأ بروز الشخصيات السياسية فى الأقطار المغاربية التى انبنت على انبثاق القاعدة الترابية و«ترويض» القبيلة والحد من سطوتها.

فى سياق هذا المسار تتجلى كبرى التحولات السياسية والاجتماعية فى تونس منذ العهد الحديث وهى خاصة تلك المتعلقة بتحرر السلطة السياسية المركزية من ضغوطات العناصر القبلية وميولها نحو المنافسة السياسية والرقابة الاجتماعية لمحيطها المحلى. وإذا كان دور الحقبة الاستعمارية (١٨٨١م – ١٩٥٦م) لافتا فى بعض القضايا التونسية فهو لم يتكفل بإقرار الرحل وبلورة سلطة مركزية متغلبة على الديموغرافيا القبلية كما ادعت بعض أقلام تلك الحقبة[1] التى بررت مشاريعها الاستعمارية بالمهمة التحضيرية لسكان البلاد الذين كانوا – على حد زعمها – مستغرقين فى الفوضى وسوء استبصار مستقبلهم. هناك سيرورة تاريخية ممتدة علمت مسار هذا الإنجاز الجوهرى فى تاريخ تونس الاجتماعى ولم يكن من دور للقوى الاستعمارية غير المساهمة والتعجيل فى تحوّل المشهد السياسى التونسى.

(1) Despois. (J). «la fixation des Bédouins dans les steppes de la Tunisie orientale», Revue tunisienne, n° 21, Tunis 1935. – Anonyme, «notes sur les tribus de la régence», Revue tunisienne, 1902.

سـنتبين مسار التحرر اللافت للسلطة السياسـية من الموروث السياسى القبلى لا من خلال الجهد العسكرى للسلطة العثمانية الفتية فى تونس فحسب بل وهو الأهم فى تقديرنا من خلال إعادة نظرها فى جملة من قواعد التنظيم والتعاقد السياسى بين أصحاب تونس الجدد وقبائلها.

تحولات موازين القوى السياسية بين المخزن[1] الحفصى والقبائل:

اعتمـدت السـلطة الحفصية فى إفريقية قبل القرن ١٦ سياسـة قبليـة تقوم على مبدأ التحالف المباشـر مـع بعض القبائل لدعم مكانة المخزن الحفصـى وإعادة توازنه كلما طرأ اهتزاز موازين القوى سـواء بفعل نزاعات العائلة الحاكمة أو جراء ضغوطات أطراف قبلية خارج نطاق التحالف. ويسـتخلص من مختلف المصادر التاريخيـة[2] أن العديد من قبائل العهـد الحفصـى التى انتشـرت ما بين طرابلس فى الشـرق وبجاية فـى الغرب على إثر التغريبة الهلالية كانت ذات ميول سياسية لكنها ميول متقلبة أحيانا استجابة إلى سياقات التحالف والمصالح وعلاقات التصاهر السياسى كما هو شأن قبيلة رياح[3].

وكان هذا الموروث السياسى للقبيلة فى إفريقية يمارس ويتجدد مع كل تجربة سياسية أو قيادات مسـتجدة منذ أن استقر الحكم الحفصى بالبلاد فى القرن ١٣م، ولم يكن وجود هذه الظاهرة فى مسـتهل العهد الحديث، ودون السـهو عن جملة المتغيرات، إلا تواصلا لذلـك الحراك، فالحركة الشـابية التى تركز فعلها فى ربوع القـيروان فى منتصف القرن ١٦ والمناوئة لسـلطة تونس ناصرها عدد غير هين من القبائل وبعض فروعها مثل الحنانشة

(١) يسـتعمل مصطلح المخزن للدلالة على السـلطة المركزية وأجهزتها بما فى ذلك الجهوية منها وقد أصبح متواتر الاستعمال فى الغرب الإسلامى مع بروز ظاهرة انقسامه وتعدد عواصمه خاصة بين فاس وتونس.

(٢) ابن خلدون (عبد الرحمن)، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر فى تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر، دار الفكر بيروت، ١٩٨١م، الزركشى (محمد التونسى)، تاريخ الدولتين: الموحدية والحفصية، تونس،١٩ – ابـن أبـى دينـار القيروانى (محمد بن القاسـم)، المؤنس فى أخبار إفريقيـا وتونس، تحقيق محمد شمـام، تونس ١٩٦٧م - Monchicourt. Ch. Etudes Kairouanaises, Kairouan et les Chebbia 1450 – 1592, Tunis 1939.

(٣) كانت قبيلة رياح من أعتى القبائل الهلالية تقلبت كثيرا فى علاقتها بالسلطة منذ العهد الموحدى وانقسمت إلى فروع عديدة وكان فرعها الذى حافظ على التسمية الأصلية مستقرا بإفريقية فى القرن ١٤ بوطن القيروان، ويبدو أن أحد فروع القبيلة قد دخل فى علاقة تصاهر سياسـى مع العائلة الحفصية إذ يذكر أن أم السـلطان الحسن الحفصى رياحية، وقد جاء المثال المأثور عن رياح بوصفها مصدر إزعاج وتقلب سياسى «اللّى وراه لرياح، رياح، ما يرتاح». حسن، محمد، المدينة والبادية بإفريقية فى العهد الحفصى، جـ ١، تونس ١٩٩٩م، ص ١١١.

وأولاد سعيد ودريد والهمامة والحراكتة والنمامشة[1]، كما استفاد العثمانيون بعيد استقرارهم فى تونس من دعم قبائل أولاد يعقوب وأولاد سعيد وحتى الأسبان من قبلهم وجدوا – كما تذهب بعض المصادر – مساندة من بعض الأطراف القبلية وقياداتها.

وحتى موفّى القرن ١٥ كان المخزن الحفصى يستفيد من رقابة الموازين السياسية مع العالم القبلى والتحكم فيه عبر مختلف الآليات وخاصة إقطاعات الأرض والامتيازات الجبائية ومنح امتيازات خفر القوافل ورقابة الحدود، وفى ذلك تعبير تطبيقى عن مقاربة ابن خلدون حول السياسة بالعصبية. كيف نفهم التجاء المخزن الحفصى منذ بداية القرن ١٦ إلى حلفاء جدد خارج المنظومة القبلية؟ وكيف يمكن تبرير نقل تلك التحالفات من طابعها القديم إلى اختيارات جديدة راوحت بين الأسبان، بما يحيل على أن مقتضيات الشأن السياسى الحفصى وإكراهاته تجاوز الحاضنة الدينية لشرعية الحكم، والأتراك العثمانيين الذين وشى مشروعهم التوسعى فى العالم العربى آنذاك بالإطاحة بالأنظمة السياسية القائمة: المماليك فى مصر العائلات المحلية فى بعض مدن الإقليم الطرابلسى مثلا؟.

لقد هزم خير الدين بربروس سنة ١٥٣٤م التحالف القبلى فى ربوع القيروان الذى كان يظنّ أنه الدرع المتقدم للسلطة المركزية وحول المخزن الحفصى إلى جهاز دون غطاء اجتماعى وعسكرى، فهل كانت معاينة هذا الوضع اللافت وراء التفات السلطان الحفصى إلى القيادات العثمانية المغامرة كدرغوث باشا فى سنة ١٥٤٢م وقلج على فى سنة ١٥٦٨م وذلك بعد أن جرّب النتائج الثقيلة للالتجاء إلى الأسبان فى سنة ١٥٣٥م. ففضلا عن الشروط المادية الثقيلة لذلك التدخل تحولت أبرز المواقع الاستراتيجية بالسواحل التونسية مثل حلق الوادى والحمامات والمهدية وجربة إلى محطات محميات تحت إشراف فيالق عسكرية أسبانية؟

يبدو أن صعوبات السلطة الحفصية التى لم تكن بخافية عن حلفائها المحليين قد كانت وراء تحول مجموعات قبلية كثيرة إلى قوى محلية متنفذة تقاسمت السلطة واستحقاقاتها الجبائية والأمنية وحقوق تبعية الآخرين مع المخزن الحفصى بل بلغ الأمر بهذا الأخير –

(١) الشابى (على)، «العلاقات بين الشابية والأتراك العثمانيين»، المجلة التاريخية المغربية عدد ١٧ – ١٨، ١٩٨٠م، ص ٧٢.

علـى حدّ رأى الحسـن الوزان – البحث عن مهادنتهـا بتقديم الهدايا المالية وذلك خاصة لقبائل غرب البلاد كقبيلة الحنانشة[1].

هناك وضع شـديد التعقيد تحـرك فيه أصحاب تونس بتوتـر وارتباك، لقد انخرطت موازين القوى بين الفاعلين السياسـيين فى المتوسـط من ناحية والفاعلين المحليين لصالح الطرف الأول من ناحية أخرى، ويبدو أن الحفصيين لم يسـتحكموا على اختيارات بديلة غير تلك التى انتهجوها بحثا عن إعادة استقرارهم لكن دون جدوى فتغيرات الظرفية العامة فى حوض المتوسـط فى القرن ١٦ لم تكن مواتية لرغبات المخزن الحفصى وما كان مرتبطا به من تجمعات قبلية.

الاستراتيجية العثمانية

(أ) الإخضاع العسكرى

لئن استعار أرباب تونس القادمون من البحر بعض ملامح الجهاز السياسى الموروث فإن مظاهر تجديده كانت جوهرية، إذ كانت اسـتراتيجية العثمانيين تقوم على مبدأ الإخضاع التام للأهالى فى الحواضر والبوادى بواسطة فيالق العسكر الانكشارى وما يمكن أن يستثمروه من مجهود حربى محلى لدى بعض القبائل ذات الإمكانيات القتالية كأولاد سعيد ودريد. وعقب ترتيب دوائر الحكم المركزى وتجاوز التوترات التى ألمت بفيالق العسـكر الانكشارى واستقرار الأمر بيد الدايات والاطمئنان على ولاء المراكز الحضرية الأساسية كتونس وسوسة والقيروان وصفاقس للسـلطة الجديدة بدأ مشروع نشر النفوذ العثمانى على التراب التونسى وكانـت المحاولات الأولى مـع عثمـان داى (١٥٩٨م – ١٦١٠م) حيث بلغت أمحاله (ج محلّة) بلاد الجريد ومشارف غدامس بالصحراء.

لم تتحول العديد من قبائل تونس عن اسـتقلالها ومواصلة تعهد مجالات نفوذها غداة انتصـاب العثمانيـين بتونس، وقد كلفت عادات الانفلات الموروثة سـلطة تونس الجديدة مجهـودا هاما وزمنا غير هيّن لعملية الإخضاع النهائى الذى عبر عن رؤية سياسـية تغاير الرؤيـة الحفصية. لقـد حققت هذه الاسـتراتيجية بعد قرن ونصـف (١٦٣٠م –١٧٩٠م) غاياتها إذ تخلى باى البلاد حمودة باشـا الحسينى (١٧٨٢م – ١٨١٤م) رسميا عن قيادة

(١) الوزان الفاسى (الحسن بن محمد)، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجى ومحمد الأخضر، الرباط ١٩٨٢م، ص ٦٦.

المحلّة لاسيما منها الردعية معتبرا أن «مباشرة السفر بالمحال لا داعى له... وجعل السفر بمحلتى الصيف والشتاء للكاهية»[1] وفى ذلك تعبير عميق عن انصياع أغلبية الأهالى للسلطة المركزية بتونس.

انطلق دايات تونس إذن منذ ترسخ قدمهم فى الإدارة فى مواجهة مراكز «النفاق» المانعة والممنوعة أثناء العشرية الثانية من القرن ١٧ فى عمدون بشمال البلاد ووسلات بوسطها والحامة ومطماطة بجنوبها وبرغم منعة تلك المناطق أو هكذا بدت فى رأى ابن أبى دينار الذى قال عن أهل مطماطة «أهل منعة... استعصموا بجبلهم الذى كانت له بين الجبال رفعة»[2]، فإن سلطة تونس قد كررت حملاتها وحصارها لهذه المناطق التى تركز فيها فعل الرفض المباشر لولاء السلطة العثمانية بالحاضرة حتى حملتها على الانقياد لسلطانها. ثم استهل المراديون عهدهم الذى تزامن مع الفراغ، وإن كان مؤقتا، من مشاكل الحدود الغربية مع أتراك الجزائر بعد إمضاء معاهدة ١٦٢٨م، بتتبع بقايا القبائل المحاربة كأولاد سعيد الرياحيين وأولاد شنوف «الذين كانوا متغلبين على الكاف ورعيته... وكانت لهم سمعة فى البلاد بين عرب إفريقية وتحكموا فى وطن الكاف مدة من الأعوام وجبوا الجبايات من الرعية»[3] و«عرب إفريقية» الذين انحدروا من قبائل الكعوب وأولاد بالليل وكانوا فى العهد الحفصى «أهل حلّ وعقد»[4] وعرفوا لاحقا بأولاد مولاهم الذى سجل فى شأنهم الصغير بن يوسف الباجى ملاحظة استهلال هذا البحث. وإجمالا فإن حروب حمودة باشا المرادى ومن بعده ابنه محمد قد فتّت فى عضد تلك المجموعات وأرغمتها على الانقياد لسلطة تونس[5].

لقد أطنب ابن أبى دينار الذى أرّخ لهذه الأحداث عن قرب فى استعمال تعابير الإخضاع السياسى والعسكرى والجبائى من ذلك مثلا «أذلّهم، ألزمهم أداء الدرهم والدينار، وركنوا لأداء الخراج بعد امتناعم، أذعنوا لأداء الخراج فى طاعته»... إلخ.

(١) ابن أبى الضياف، أحمد، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، جـ ٣، الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٨٩م، ص ٢٦.

(٢) الرعينى القيروانى المعروف بابن أبى دينار القيروانى، المؤنس فى أخبار إفريقيا وتونس، تحقيق وتعليق محمد شمام، المطبعة العتيقة، تونس ١٩٦٧م، ص ٢٣٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٣٥.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٣٢ – ٢٣٣ – ٢٣٤ – ٢٣٦.

لا يجــب أن يغرب عن البال ســياقات رؤية هذا المــؤرّخ وتمثلاته التى انطبعت فى تأليفــه والمرتبطة بطبيعة ثقافتــه وتحصيله العلمى ومكانتــه الاجتماعية فهو الحضرى المنحدر من القيروان صاحب القلم الذى تســوقه رغبة دعم صاحب الســيف وإن اختلف مذهبــه الحنفــى عن مذهب تونس المالكى وإن كان أيضا أجنبيا فهو مســلم وإن ظاهريا (فالكثير من ضباط العســكر كمراد كورســو[1]، هم من جزر المتوســط التى كانت تنتمى للعالم المســيحى) بما أنه يؤمّن فى نهاية المطاف أمن الحاضرة ضد الأعراب المحاربين والانفلات الاجتماعى عموما.

والحقيقــة فإن موازين القوى العســكرية كانت لصالح العســكر التركــى؛ إذ إضافة إلى التنظيــم والانضبــاط الذى عرف به نظام الجند الانكشــارى فى هــذه المرحلة من تاريخه كان للســلاح النارى وخاصة المدفعية دورها الحاسم فى تسجيل الانتصارات[2] فى الساحة التونســية مقابل أسلحة فرســان القبائل التى تكونت أساسا من الأسلحة التقليدية كالرماح والســيوف. ألم تدمّر قــرى مطماطة والحامة وخمير واقتلعت أشــجارها ونخيلها على حد أخبار ابن أبى دينار؟ لقد انقادت الحامة على سبيل المثال بعد «إخضاعها فقتلت رجالها وســبيت نساؤها ونهبت أموالها وبيعت أولادهم بيع الرقيق وصبغت صخورها بدماء أهلها صبغ العقيق وخرّب الســاكن وأجلى منها الســكان»[3]. ولاســتكمال هذا المجهود الحربى أنشأت السلطة قلاعا وعمرتها بالعتاد والجند لتواصل رقابتها فى جهات عديدة من البلاد ذات طابع اســتراتيجى مثل الكاف (بوابة الجزائر) والقيروان (بوابة السباســب) وقفصة (بوابة الجريد)، وهى إجراءات تلتقى مع نظيرتها لدى المخزن المغربى لاســيما فى العهد العلوى الذى كثّف نشر نظام القصبات فى الأرياف والمرتفعات.

هى ممارسات صارمة حازمة تقطع مع الممارسات الحفصية التى كانت تهادن المنتفضين وتعبّر عن التصميم الجديد على أن لا شــراكة فى الســيادة مع القوى المحليّة. هل اكتفت سلطة تونس بالمسعى العسكرى فى عمليات الإخضاع؟

---

(١) مؤســس الأســرة المرادية فى تونس، امتدّ حكمها بين ١٦٣١م و١٧٠٢م وقد حققت بمجهودها العسكرى تشكل القاعدة الترابية للدولة التونسية الحديثة.

(2) Monchicourt. Ch, «Etudes kairouanaises, Kairouan et les Chabbia», in R. Africaine, 1931.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٢.

تحيلنا الإخباريات على أن هاجس المراديين (١٦٣١م – ١٧٠٢م) كان يتركز حول إبقاء المنهزمين من القبائل والعروش منقادين للسلطة ومن ثم كانت الإجراءات الداعمة لتلك الانتصارات ولاستراتيجية الاحتواء وفى مقدمتها تجديد العمل بعقد المخزنة ودعم الإمكانات العسكرية البشرية ببعث فرق المزارقية الأهلية وجماعات زواوة ذات الأصول الجزائرية.

(ب) المخزنة التركية والتصرّف فى الموارد القتالية للقبيلة (الفرسان):

من موروثات العهد الحفصى جهاز المخزنة الذى لعب دورا حاسما فى تشكيل التوازنات فى العالم القبلى وأمّن أدوار الرقابة المحلية فى الربوع التى لم تكن السلطة المركزية قادرة على نشر نفوذها المباشر فيها. وحرى بنا أن نتوقف وإن قليلا عند طبيعة هذا العقد واستحقاقاته.

إن المخزنة هى عقد بين السلطة المركزية وبعض القبائل يتضمن فى جوهره مبدأ المشاركة النسبية فى التصرّف السياسى فى المجال وأهاليه، غير أنه انطبع بالملامح العسكرية لطغيان وظائف الإخضاع والرقابة عليه.

لقد قامت السياسة الحفصية فى إدارة الأرياف والبوادى على قبول مشاركة بعض القوى القبلية ممثلة فى شيوخها وتبادل المنافع السياسية معها، وفى هذا السياق يتنزل اعتمادها أنظمة الظهائر العقارية لشيوخ الأعراب لاسيما بعد منتصف القرن ١٣م فتكاثرت إقطاعات الظهائر فى مختلف جهات السلطنة بما يحيل على تحول المسألة الأمنية إلى لازمة للتمتع بالأرض التى احتكرت السلطة حق ملكيتها نظريا. لقد تمتع على سبيل المثال شيوخ كل من قبائل حكيم ورياح ووائل[1] بهذه الإقطاعات وتوارثوها وأفضى ذلك إلى علوّ صيتهم بين القبائل والمجموعات البدوية فى إفريقية فهابتهم وانقادت لهم وهو ما كانت ترمى إليه السلطة الحفصية التى مالت إلى الوهن ومن ثمّ قبلت بمشاركة تلك القيادات وتوابعها القبلية تقاسم النفوذ وجباية المغارم لصالحها وليس بالضرورة لفائدة الخزينة العامة كما ذهب إلى ذلك عبد الله العروى[2].

(١) حسن، (محمد)، المرجع نفسه، ص ٣٣٣.

(٢) العروى (عبد الله)، مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافى العربى، الدار البيضاء ١٩٩٩م، جـ ٢، ص ٢١١.

يحيل هذا الوضع السياسي والعسكرى إلى ما نعته ابن خلدون بـ «مختصّ الملك» الذى فقدته السلطة المركزية فانتقصت سيادتها التمامية على البلاد لفائدة حلفائها المحليين[1]. لقد كانت القضية فى الزمن الحفصى لا تتعلق بإخضاع القبائل وتسجيل الانتصارات عليها بقدر ما تتعلّق بالمحافظة على هدوئها والحد من تأثيرات تحالفاتها المناوئة للسلطة فى حال رفضها التبعية والولاء ومن ثمّ كان الأمر يضطرّ السلطة المركزية إلى التنازل عن جزء من نفوذها وامتيازاتها وخاصة جمع الإتاوات، كما كان الأمر مع قبيلة أولاد بالليل والقبائل الحليفة لها لاسيما حكيم فى عهد السلطان أبو زكريا[2].

وفى زمن الاحتضار المطوّل لدولة الحفصيين فى القرن ١٦ «تغلّبت الأعراب على جلّ البلاد وكانت الشوكة فى أولاد سعيد لأنهم استقلوا بالبلاد بعد أولاد مدافع والشرخ لما انقرضوا فعاثوا فى البلاد، وهادنهم السلطان الحسن بستين ألف دينار على الوطن»[3].

لقد انبنى عقد المخزنة إذن على مبدأ مراقبة البعض للبعض وإخضاعه من أجل تحقيق الهدوء السياسى وإن كان ذلك دون استكمال السيادة التى تتضمن الرقابة التمامية على المجال وموارده البشرية والمادية، فهل سحب العثمانيون هذا الجهاز الموروث بمواصفاته دون تعديل؟

منذ بداية العهد المرادى انتبه حمودة باشا إلى أهمية استغلال موارد القبائل القتالية التى كانت السلطة فيما يبدو حذرة منها فبدأ بالتوسع فى تجنيد «تزميل» عند الاقتضاء بالبعض منها كفرق دريد وأولاد سعيد الهلالية. ولئن حظيت هذه القبائل بمكانة خاصة تستجيب لمستلزمات التعاقد مع السلطة فإن هذه الوضعية لم تكن تستند إلى ذات القواعد المخزنية فى العهد الحفصى حيث الحصول على إقطاعات الإظهار وجباية الأوطان ومن ثمّ المشاركة فى النفوذ السياسى المحلى.

لقد جددت قائمة الامتيازات فتكونت من الإعفائات الجبائية للشيوخ والأعيان والفرسان والرواتب والهدايا الموسمية التى ترد فى المصادر الرسمية تحت عنوان «عوائد»[4].

---

(١) ابن خلدون، (عبدالرحمن)، المقدمة، ص ١٨٨. «إنما الملك على الحقيقة لمن يستعبد الرعية ويجبى الأموال ويبعث البعوث ويحمى الثغور ولا تكون فوق يده يد قاهرة فهذا معنى الملك وحقيقته فمن قصّرت به عصبيته عن بعضها مثل حماية الثغور أو جباية الأموال أو بعث البعوث فهو ملك ناقص...». بقيت الإشارة إلى أن هذا «التقصير» قد كان يتجاوز باتفاق بين أطراف أخرى وهى القبائل الحليفة.

(٢) ابن خلدون، (عبدالرحمن)، العبر المصدر نفسه، جـ ٦، ص ٢٩٤.

(٣) ابن أبى دينار القيروانى، ص ١٦٣.

(٤) الأرشيف الوطنى التونسى، على سبيل المثال الدفاتر الجبائية عدد ١ – ٣.

وكان على تلك القبائل المشـاركة فى المجهود الحربى للسـلطة عن طريق فرسـانها الذين نظمتهم السـلطة فى هيكل «المزارقية»، فكان هؤلاء يتعهدون أنفسهم فى محيطهم المحلى للمحافظة على مستواهم القتالى بإشراف ديوان القبيلة ويلتحقون بعسكر البايات كلما كانت الحاجة ماسّة لذلك لردع المنتفضين أو خوض حرب جهوية ويتقاضون مقابل ذلك رواتبهم وامتيازاتهم. وما انفكت هذه القوة تزداد اتساعا لاسيما فى القرن ١٨ عندما تكاثرت القبائل المخزنية حيث انخرطت قبائل وسـط البـلاد كالهمامة وجلاص والمثاليث وقبائل الجنوب كورغمة وبنى زيد فى هذه المؤسسة.

وما يتوجب الإشـارة إليه فى هذا الصدد ما تضمنته هذه اللوحة، لقد ارتبط هذا المسـار بتطـور انخراط العناصـر الأهلية فى الجهاز البيروقراطى ومن ذلك قبول السـلطة المركزية بتسـمية الشـيوخ وبعض القياد كقياد الهمامة وجلاص ونفات فى جهاتهم مما سـاهم فى مزيـد التحام العناصر الأهلية بخدمات الباى التى كانت فى مقدمتها منح الخطط الإدارية والقضاء وعقود الالتزام وتسهيلات الوسق والاستيراد فى موانئ الإيالة.

لقد أفضت استراتيجية الاستفادة من المجهود الحربى الأهلى إلى:

– الحد من مركزية العناصر الانكشارية والمملوكية فى جهاز المخزن العثمانى بتونس.

– تحرر العائلات الحاكمة لاسـيما منها الحسينية من مرجعيتها الأجنبية وبناء قاعدة ارتكاز اجتماعى أهلية.

– تحرر السلطة المركزية من الضغط السياسى القبلى الموروث والتحكم فى تركيبة قبلية تدور عموما فى فلكها.

(جـ) التدخل فى البنى التنظيمية المحلية (المشيخ):

نظريا كان الشـيخ يدير مجموعته القبلية بالتعاون مع مجلسها الذى عرف بـ «الرجالة الكبـار»، أما الارتقاء لذلك المنصب فكان رهين عدة ثوابت وترتيبات لعل من أبرزها انتماء المترشـح إلى شـريحة الأعيان وجاهة ومالا فى محيطه المحلّى فضلا عن توافره على شبكة علاقات مرموقة وهى مواصفات يمكن اسـتثمارها لصالح مجموعته كما أنها تضمن له كفاءة الإقناع لدى «إخوته» من أبناء فريقه بحقوق السلطة الراعية.

وقلمـا تدخلت سـلطة المخزن الحفصى فى مسـار «التشـيّخ» بل كانـت تصادق على الاختيـارات المحلية. أما فى حالة العثمانيين فلئن تواصل اعتماد مؤسسـة المشـيخ لدى

الجماعـات المحلية البدوية منها والحضرية (كانت صفاقس مثلا تضم أربع مشـايخ وكذا القيروان) فإن السلطة المركزية لم تكتف بدور المصادقة على اختيارات الأهالى.

لقد صممت تلك السـلطة فى مرحلة أولى على التخلص من الشـيوخ القادة فى عروشهم وكسـرت مسـار توارثهم العائلى لتلك الخطة، فالشـيخ خالد بن نصر الحناشى «كانت له منعة وعدّة وقائع مع عسكر الجزائر، عمرّ عمرا طويلا ومارس الحروب وكان يتشامخ بأنفه على العمالة التونسـية حتى ألحق به (محمد باى المرادى) الهزيمة بصرّاط سـنة ١٠٥٤م/ ١٦٤١م»[١]. أما الشـيخ ابن على شـيخ «نواحى الغرب... لم تسعه إلا الطاعة» إلى حدّ أن أبناؤه كانوا لا يتقدمون للمشـيخ إلا بعد إذن محمد باى وكان مصير شـيخ عرب طرود لا يختلف عن غيره «فقد أخذه كما أخذ غيره»[٢].

قد يبرر هذا المسـعى السياسـى بالرغبة فى تجفيف منابع الرمزية التى تحتاز الشرعية المحليّة وتنافس النفوذ السياسى الفتى لسلطة تونس ومن ثم كان الأفضل لها اعتماد شيوخ افتقروا إلى تلك المكانة بما يسـمح لها بسهولة الإملاءات وتحقيق الانضباط الذى يفضى إلى انقياد التجمع القبلى.

أما فى مرحلة لاحقة فقد أصبح المشيخ مهمة إدارية يخضع – وإن اسميا – إلى الرقابة، يسـميه ويعزله الباى وإن كان اقتراحه يتم من مجموعته المحلية. وقد توثّقت صلة الشـيخ بالسـلطة المركزية جرّاء كثافة المهام الموكولة له، ففضلا عن مسـاعدته المحلّة فى جباية الضرائب وتتبع الفارين منها فقد كان «العين التى ترى بها السلطة الأوضاع المحليّة» على حدّ رأى ابن أبى الضياف. لقد كان على الشـيخ الإعلام بكل حالات التعدى والفسـاد فى جهتـه من ذلك عمليّات الإغارة والتهرب الجبائى والقتل والسـرقة ومن ثمّ فقد تحول إلى مخبر على إخوته وهو ما دعّم ارتباط امتيازاته بسلطة المركز. لقد أفادت عائلات كثيرة من خطط الإدارة المحلية التى تمسّـكت بتوارثها وخاضت من أجلها المنافسـات والصراعات التى كثيرا ما كانت السلطة المركزية تتدخل فى فضّها. كما كشف مسار هذه الخطة مدى توغّـل السـلطة المركزية فى رقابة التجمعات المحليّة وهو مـا يحيل إلى أن القرار المركزى للجهاز البيروقراطى أصبح دون منازع احتكارا لسلطة المركز.

(١) المصدر نفسه، ص ٢٣٧.

(٢) المصدر والصفحة نفسهما.

مــن خلال هذه الأمثلــة عن آليات التنظيم والتعاقد السياســى فــى الأرياف والبوادى التونسية يتبين اندساس السلطة المركزية وتحكمها فى آليات رقابة التجمعات القبلية. لقد دفعت هذه الأخيرة إلى التخلى عن طابعها الحربى وأجبرت على القبول بتحكم السلطة فى هيئاتها الإدارية ولئن كان هذا المسار لم يسحب منها نهائيا بعض القوى السياسية الكامنة التى كانت تتجلّى خاصة فى الأزمات كما هو الأمر فى وقائع الفتنة الباشــية (١٧٢٨م – ١٧٥٥م) وانتفاضة على بن غذاهم (١٨٦٤م) والاســتعمار الفرنســى (١٨٨١م) فإنها لم تعد تشكل قوى ذات شخصية سياسية محاورة للسلطة المركزية.

خاتمة:

يحسن التشديد على بعض الملاحظات الجوهرية:

– إن القبيلة فى تونس دخلت العهد الحديث ومظهرها العســكرى الحربى ينزع نحو الضمور.

– إن القبيلة فى تونس دخلت فى مســتهل هذا العصر مســار التفكك إلى عروش وفرق محدودة العدد ولنا أن ننتبه إلى أثر ذلك على العصبية وطاقة التحامها.

– إن القبيلة فى تونس بدأت رحلة استقرارها وتحييزها، وهى ظاهرة وإن تباينت بين جهات البلاد لاسيما شمالها وجنوبها فإنها كانت مسيرة لا تراجعية Irrévocable.

تضافــرت كل هذه الســياقات لتهيئ انقيــاد المجموعات القبليــة المحاربة على أيام الحفصيين إلى الانقياد والتبعية لسلطة مركزية أبانت بإلحاح تصميما على احتكار التصرّف السياسى وتمثيل السيادة المسموح بها من الباب العالى.

وعليه فإن الشــخصية السياســية القطرية لتونس وهويتها المخصوصة هى إنتاج العهد الحديث الذى أداره أتراك قبلوا التتونس والاندماج المحلى.

❑❑❑